

الخوف من الأردن وليس الخوف عليه وراء انعقاد قمة الربيعية..
سبب تقف خلف هذا الانقلاب في الموقف السعودي الخليجي..



والعاهل الأردني في الموقف الأقوى منذ تولّيه العرش قبل 20 عامًا لماذا؟
عبد الباري عطوان

فجأة.. وبعد سنواتٍ عِجافٍ من التّهميش السياسيّ والاستهداف الماليّ، والضّغوط الإقليمية والدولية الجبّارة وغير المُحتَملة، تحوّل الأردن إلى الرّقم الصّعب الأهمّ في المنطقة، يركّض مهُمّ شينه لمُغازلته، وتفهّم أزماته، والإعراب عن الاستعداد لإلقاء طوق النّجاة الماليّ له.. كيف حدث هذا الانقلاب.. وكيف تغيّرت المواقف من النّقيض إلى النّقيض، وأصبح الأردن عزيزًا غاليًا؟ الإجابة يُمكن حصرها في سببٍ أسباب:

– الأوّل: الرّعب من انتقال عدوى النّمودج الاحتجاجيّ الأردني الشّعبيّ الحمازيّ السّلميّ الذي جاء نُسخةً "مُنقّحةً" و"تصحيحيّةً" لثورات الربيع العربيّ إلى السعودية والدّول الملكيّة في الجزيرة العربيّة، وهو انتقالٌ وُاردٌ بشدّة في ظلّ انهيار "الدّولة الريعيّة"، وانخفاض أسعار النفط، وتضاءل التّوتّر الطّائفيّ، وتضاءل المُعانة الشعبيّة من الصّرائب العلنيّة والسّريّة.

– الثّاني: القلق من تطوّر الأردن سياسات الاعتماد على النفس اقتصاديًّا، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ماليًّا، وتبنّي مشاريع "استغنائيّة" عن مُساعدات دول الخليج الماليّة، والسعوديّة والإمارات خاصّةً، الأمر الذي سيُعزّز استقلالية قراره السّياسي وإنهاء مظاهر "التبعيّة" القديمة.

- الثالث: انهيار النظام الأردني يعني نهاية حقبة امتدت لمئة عام تقريبًا، عنوانها الاستقرار الإقليمي، وحلول الفوضى على طول 600 كيلومتر على الحدود مع إسرائيل، وأطول منها مع الجزيرة العربية، واحتمال مَعود بدائل ثَوريَّة، فالأردن هو "سُرَّة" "الشرق الأوسط"، وإذا انقطعت "حبال" استقرارها امتد الخراب إلى المنطقة.

- الرابع: أدت السياسات الخليجية في وقف المساعدات المالية عن الأردن لمُدَّة عامين تقريبًا، وانخراط السعودية ودول خليجية أخرى في عمليات تطبيعٍ سريةٍ مع إسرائيل تتجاوز الأردن، وتسريب تقارير عن تأييد ولي عهدنا الأمير محمد بن سلمان لصَفقة القرن، أدت إلى تصعيد حالة العداء في أوساط الرأي العام الأردني لهذه الدُّوَل، وبشكلٍ غير مسبوق منذ حرب الكويت عام 1991.

- الخامس: تزايد الضغوط على القيادة الأردنية لتغيير مَوضُعها الإقليمي الاستراتيجي، والانتقال إلى معسكر المقاومة بزعامة إيران، وفتح المَزارات الشيعية أمام الزُّوَر الإيرانيين والعراقيين، وإقامة علاقاتٍ استراتيجيةٍ بَديلة مع المَرجعية السُّنية العثمانية في إسطنبول، في موازاة الانفتاح على قطر العدو اللدود للمُثَلَّث السعودي الإماراتي البحريني.

- السادس: الخشية من خُروج الحراك الاحتجاجي الأردني من طابعه الاقتصادي، وتحوُّله إلى حراكٍ سياسيٍّ بطابعٍ اجتماعيٍّ مدنيٍّ، وقد أدرك العاهل الأردني خُطورة مثل هذه الذِّقَلَة، وبادر فورًا إلى "إجهاضها" من خلال إقالة حكومة هاني الملقى، واستبدالها بحكومة أكثر قُبُولًا من قبل المجتمع المدني الأردني بقيادة الدكتور عمر الرزاز، الذي يُوصَف بالذِّهَاق ونظافة اليد، والعُمق الأكاديمي والخبرة الإدارية.

العاهل الأردني، وربِّما للمرة الأولى منذ تولَّيه العرش خَلَفًا لوالده الراحل عام 1999، يذهب إلى الحجاز ومدينة مكة المكرمة دُرَّتْها من مَوقِعٍ قويٍّ مَدعومًا بإرادةٍ شعبيةٍ وإدارةٍ مُتميِّزةٍ للأزمة نَجَحَتْ في امتصاص الجزء الأكبر من احتقانٍ داخليٍّ كان من المُمكِن أن يُؤدِّي انفجاره على المنطقة بأسرها.

الأردن يعيش حاليًّا حالةً من المَحوَة السِّياسية والاجتماعية، تَرتَكِز على وحدةٍ وطنيةٍ ذابت في مصهرها كل المَنابِت والأعراق، الفلِسطيني والشَّرق الأردني، والشمال والجنوب وبينهما الوسط، بيضة القبان، أي العاصمة عمَّان، وهذه وحدة وطنية غير مَسبوقَة، عمودها الفِقرِيّ مُحارَبة الفساد والفسادين، والوقوف في خندق القضايا العربية الوَطَنية، وعلى رأسها فضيحة فلسطين.

القيادة السعودية الجديدة أرادت أن يكون الأردن ضَعيفًا تابعًا مُتَسَوِّلاً، يَلتزم بشُروط الكَفيل، ويَرْضَخ لعَصلاته المالية، وإملاءاته بالتَّالي، ولهذا انتظرت أكثر من عشرة أيَّام قبل أن تتحرَّك لإنقاذِه، أو حتى التفكير في مُحاوَلَة الإنقاذ هذه، وربِّما كانت تنتظر أن تصرُخ

القيادة الأردنية "مستغيثة" راضحة للشروط المطلوبة، ولكن هذه القيادة لم تذهب إلى الرياض، ولا إلى أبو ظبي، وطلّبت في مكانها راسخةً، (الحجر في مطرحه قنطار)، وفصّلت التنازل للشعب ومطالبه، وقد أحسنت الخيار والتّوجّه.

نكتب هذه المقالة قبل انعقاد قمة مكة الربيعية التي دعا إلى عقدها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز على عجل قبل يومين فقط، ولكنه لا يَصْعُب علينا التّكهنّ بنتائجها، وعنوانها الأبرز تقديم مساعدات مالية للأردن، وربما إحياء حزمة الخمسة مليارات دولار التي انتهت مدّتها قبل عام، ودون التزام معظم الدول والخليجية الموقعة بينودها، وبشروط سياسية أكثر مرونةً، ولكنها تظل حزمةً متواضعةً تجاوزتها الأحداث.

دول الخليج ضخت 50 مليار دولار لدعم حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر، لتطويق آثار الثورة المصرية، ومنع انتقالها إلى دول الخليج، ولم تقدم للأردن إلا فئات الفئات لأنها كانت مطمئنة لفشل حراكه الشعبي المماثل، وفُدرة الدولة على امتصاصه "مجازًا"، في سوء تقدير غير متوقّع، وقراءة "حولاء" للخريطة الإقليمية الجديدة، ومخاضاتها الشعبية، فجاء الحراك الحالي الذي أطاح بالحكومة ليخلط الأوراق، ويكشف الغطاء، ويفرض شروطه، ويطوّر أدوات أكثر فاعليةً، فهل سيحصل الأردن على نصيب ما حصلت عليه مصر على الأقل؟

لا نملك إجاباتٍ فالقمة الربيعية لم تُعقد بعد مثلما قلنا آنفًا، ولكننا نتوقّع، أو بالأحرى نأمل، أن يعود العاهل الأردني إلى عمان وجعبته مليئة بالمليارات، وربما يُعفي حكومته الجديدة، التي ما زالت في طور الولادة، من الرّسوخ لشروط صندوق النقد الدولي المهينة وغير الإنسانية.

الأردن يتغيّر وبسرعة، وبات في وضع يؤهّله للتّمرّد على إرث الإملات الأمريكية والإسرائيلية وحلفاء جاريد كوشنر، صهر الرئيس ترامب، وتابعه نتياهو في منطقة الخليج، إملات فرّض صفة القرن، وتهويد القدس ونزع الوصاية الهاشمية كليًا عن المقدّسات. توقّف المساعدات الخليجية جاء في اعتقادنا خيرًا للأردن، لأنّه أعاد الوعي والثّيقة بالنّفس إلى الأردنيين شعبًا وقيادة، وقد أصاب الملك عبد الله الثاني كبد الحقيقة في خطابه تجاوبًا مع مطالب المحتجّين بقوله "لا بُد من الاعتماد على النّفس.. لن يُساعدنا أحد إذا لم نساعد أنفسنا.. ولا بُد من الاعتماد على أنفسنا أوّلاً وأخيراً"، وربما كانت هذه العبارات كلمة السّر التي عجلت بالدعوة لانعقاد قمة مكة.

الأردن لن يقبل، ولا يجب أن يقبل، إلا بالخيز المَجبول بالكرامة، فقد اكتشف شارعه أهم مصادره قوّته، وسيمضي قُدّمًا في تطويرها في إطار وحدة وطنيةٍ تزداد ترسّخًا.. وهذا

مُلخّص رسالته، أي الشَّعب، لِقِمة مكّة التي تُعقد تحت ظِلّال الكعبة المُشرّفة، وإرث
الدَّعوة المُحمّديّة الإسلاميّة الهاشميّة التي جاءت رَحمةً للعالمين.